المحاضـــرة الثالثة:
سياسة الاستعمار الاسباني في منطقة شمال المغرب الأقصى

01. الفضاء والممارسة:

بلغ مجموع الحماية الفرنسية على التراب المغربي تقريبا -450 ألف كيلومتر مربع مع أزيد من خمسة ملايين من السكان- قد أقيمت رسميا في 30 آذار/مارس 1912. ولم يبق لاسبانيا إلا 5% من الأراضي مع 750 ألفا من السكان. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 1912 تم إعداد اتفاقية مع السلطان ووُقعت رسميا بمراكش في أيار/مايو 1913. وتحدد هذه الاتفاقية حقوق والتزامات اسبانيا بخصوص ما كان يُشكل إلى حد ذلك الوقت منطقة نفوذها والذي تحول إلى منطقة حماية. لقد شكل هذا الاتفاق السند القانوني الذي ارتكز عليه حق والتزامات اسبانيا في حمايتها للمغرب. وفي بنوده الستة والثلاثين، بالإضافة إلى ملحق حول السكة الحديدية طنجة-فاس وخريطتين تفسيريتن، يُحدد الاتفاق أن إدارة وحكم منطقة حمايتنا من اختصاص الخليفة، الذي يمارس نفس الوظائف ويتمتع بنفس الصلاحيات التي يحظى بها السلطان في منطقته. وتعود لاسبانيا مهمة الحفاظ على الأمن ومساعدة الحكومة المغربية في منطقتها من أجل إدخال كل الإصلاحات الإدارية والاقتصادية والمالية والقضائية والعسكرية التي قد تحتجها، ومن أجل سن القوانين الجديدة وتغيير القوانين القائمة. وتقدم اسبانيا المرشحين لمنصب الخليفة الذي لا أن يستمر في مزاولة مهامه، ولا أن تتم إقالته دون موافقة الحكومة الاسبانية. كما أعطي لاسبانيا حق مراقبة قرارات السلطة المغربية وإقامة تنظيم قضائي مستوحى من تشريعها الخاص.

من البديهي، منذ الوهلة الأولى، أن روح اتفاقية الحماية، وروح كل تشريعاتنا التي تضعها حيز التنفيذ، هي انعدام الاحترام المطلق لحكومة البلاد من طرف المغاربة أنفسهم وحصرهم في استقلال ذاتي وهمي، ويضطلع الخليفة بالدور الرئيسي في هذه المهزلة، وهو دور كان يوزعه مدراء الإخراج الاستعماري. ووفقا لهذا العرض [المسرحي] أصبحت اسبانيا ملزمة بالاعتناء بجانبين هما: تنظيم إدارة أهلية تساعد الخليفة في مهمة الإدارة الوهمية داخل المنطقة المحددة بموجب المعاهدة، وتنظيم هيئة إدارية اسبانية مكلفة بالتدخل في قرارات السلطات المغربية المعنية والمساهمة في الحفاظ على النظام والأمن،

وإقامة العدالة بالنسبة إلى الرعايا الاسبان والأجانب المحميين والأهليين في ظروف محددة.

لقد كانت المنطقة محكومة، كما قلنا، من طرف خليفة يحمل لقب سمو الأمير كان يمثل السلطان وتساعده في مهامه حكومة هي المخزن الخليفي وحاشية خليفية. أما إدارة المناطق فكانت تتم بواسطة القيادات التي كانت تتحمّل مسؤولية إدارة منطقة محددة قد تتسع إلى هذا الحد أو ذاك وتضم قرية أو عدة قرى أو قبائل مغربية. وعندما كانت توجد مدينة في قضاء قائد فإن تلك السلطة كانت تسمى باشوية وكذلك الأمر بالنسبة لعامل المدينة الذي كان يحمل إذن لقب باشا. وكان القواد أو القضاة يتولون مهمة إقامة العدالة في هذه القرى أو المدن.

02.الهيئة الادارية:

فيما يتعلق بالهيئة الإدارية الاسبانية فقد كان يرأسها مفوض سامٍ وهو ممثل اسبانيا في منطقة الحماية وفي نفس الوقت الحاكم العام لمواقع سيادتها، سبتة ومليلية. وكان جهاز المراقبة والإدارة يتضمن، بحصر المعنى، تحريك واستعمال الحكومة الخليفة سواء على مستوى تمثيلها المركزي أو على الصعيد الجهوي والمحلي، كما كان يشمل نشاط التقنيين الاسبانيين في المصالح التي يُؤَهَّلُ المغاربة للعمل بها وإطارا للتنظيم القضائي بموظفين استعماريين.

إن النص الأساسي لتنظيم حمايتنا هو المرسوم الملكي الصادر في 27 شباط/فبراير 1913. وفي ذلك التاريخ لم تكن المصادقة على الاتفاقية الاسبانية-الفرنسية قد تمت بعد، لكن استنادا إلى فكرة أن المصادقة سوف تتم قريبا، اتُّخذت الإجراءات المناسبة للسير قدما في تحضير ممارسة نشاطنا الاستعماري. وقد كان من المنطقي أن يرتكز نشاطنا الاستعماري، الذي لم تكن له سوابق إدارية، على الأفكار العامة التي وجهت إقامة الحماية على المنطقة الفرنسية بالمغرب وعلى تونس. وكانت البنود الأساسية لذلك النص الأساسي هي: جعل منطقة الحماية مؤقتا تابعة للحاكم العام لسبتة الذي يرتبط منصبه بوظيفة المفوض السامي وبكل السلطات القنصلية والعسكرية القائمة في منطقة استعمارنا، والهدف هو إعطاء وحدة للاحتلال. ولمساعدة الحاكم العام أنْشِئَتْ ثلاث مندوبيات مدنية:

الأولى، هي مندوبية الشؤون الأهلية التي ستتكلف بكل ما يتعلق بالأهليين وبالخصوص بمراقبتهم البوليسية.الثانية، مندوبية من اجل تنمية المصالح المادية في المنطقة. وتتكلف باختيار أجود الأراضي والثروات للحملة الغازية، والقيام بالحد الأدنى من الأشغال العمومية، وتنظيم مصالح البريد والبرق الضرورية من الناحية الاستراتيجية.
الثالثة، هي مندوبية الاتفاقيات المالية والضريبية والاقتصادية. وكانت مهمتها، كما يدل على ذلك اسمها، إثقال كاهل المغاربة بالضرائب ونهب الثروة القليلة التي يملكونها. ووقع حث الرأسماليين على الاستثمار في المنطقة المحتلة، مع التأكيد لهم على أنهم سيتلقون من الهيئات الجديدة كل التسهيلات الضرورية لأعمالهم. ومن أجل تغطية كل هذه النفقات أحدث الفصل 12 في الميزانية تحت عنوان العمل بالمغرب مع توقع أن استخلاص الضرائب المفروضة سيؤدي إلى تخفيض هذه المصاريف تدريجيا.

لقد نظمت عدة مراسيم جوانب مختلفة ومكملة للعمل الأولي، وأهمها الأوامر الملكية حول الإدارة والحرب والصادرة في 24 نيسان/ابريل 1913، والتي تتضمن توجيهات ملموسة أكثر تتعلق بمهام المفوضية السامية. وبمقتضى ذلك أصبحت القيادات العامة مماثلة لمناطق عسكرية مع احتفاظ مليلية وسبتة والعرائش بشيء من الاستقلال الذاتي اعتبارا لصعوبة الاتصال. وبالرغم من كون منصب المفوض السامي كان يبدو، كما قلنا، موحدا مع القيادة العامة لسبتة، فإن هذه التوجيهات قد فصلته نهائيا. وفضلا عن ذلك، لم تكن هذه التوجهات تتضمن ما يتعارض مع أن يكون المفوض السامي، الذي يتركز بين يديه النشاط العسكري والسياسي، مدنيا. وأول من عُين في هذا المنصب هو الجنرال أَلْفَاوْ(ALFAU).

03.السياسة العسكرية:

بعد الاحتلال، استقبل الريسوني الجنرال سيلفستري (SILVESTRE) بودٍّ وأعطاه اكبر الوعود وأخلصها للتعامل معه. وبعد ذلك بثلاثة اشهر أمر باعتقال زهاء مائة عميل مغربي مما أدى إلى استياء عميق في الأوساط الاستعمارية. وفي مارس 1912، أي بعد ستة أشهر، رخص لفرقة من القوات الاسبانية باحتلال أصيلا وسوق أحد الغربية. وفي شهر أوت من نفس السنة، اشتكت بعض القبائل من الغرامات الكبيرة التي تفرض عليها كضرائب جديدة من لدن إدارة العامل وذلك بسبب موقفها الموالي لإسبانيا. وأدت حماية القوات الاستعمارية لهذه القبائل إلى حادث أولاد بومعيزة حيث وقع صدام مع رجال

الريسوني، وبمهارة سافر إلى طنجة للاحتجاج بصرامة لدى سفيرنا كيف يسوغ لاسبانيا، حامية المغرب، أن تهاجم جيوش الحكومة المحمية؟ وبعد أن تلقى اعتذارات رسمية عاد إلى أصيلا حيث استمر في حبس وتشويه ومتابعة العرب الذين يشتغلون مع جيوش الاحتلال.

وفي يناير 1913، وقع حادث اكثر خطورة بالخالديين ببني عروس عندما طالب الريسوني 5000 دورو لإطلاق سراح بعض المعتقلين منهم، وطلبت قرية الخالديين حماية سيلفستري. وبعد ذلك بأيام، وقع احتلال قصر الريسوني وإطلاق سراح كل المعتقلين ومصادرة أسلحة وذخيرة حرس الريسوني. وعندما أيقن هذا الأخير أن الحكومة الاسبانية لم تمنع تعسفا من هذا القبيل، وضع حدا لآخر محادثاته مع السلطات الاسبانية ودعا إلى حمل السلاح في تازروت. وبأسلوب بليغ حذر الريسوني في أحد الاجتماعات سيلفستري ممثل الاستعمار الاسباني من نوع القتال الذي ينتظره: «أنت وأنا نشكل الزوبعة، أنت تمثل الريح الغاضب وأنا البحر الهادئ، تأتي وتهب غاضبا، وأهيج وأثور وانفجر زبدا. وعندئذ تهب العاصفة. لكن، هناك فارق بيني وبينك: فبينما لا أغادر مكاني أبدا، مثل البحر، أنت مثل الريح لا توجد في مكانك أبداً ."

أدى احتلال تطوان، في 19 فبراير 1913، إلى أن يكون لنداء الريسوني صدى أكبر من الذي كان سيكون له في ظروف أخرى. وبدأ التمرد ينتشر، وتصاعد الغليان في البوادي باستمرار، وكانت الشُعل تظهر في قمم الجبال ليلا كما أن الاجتماعات والاتفاقات والدعوة إلى الحرب المقدسة اجتاحت كل المنطقة. وكان يُقال أن اسبانيا جاءت إلى المغرب لغزو البلد وإفساد الدين والتقاليد والعدالة والعائلة. وبدأت الهجومات المعزولة وإطلاق النار على تطوان ليلا وأصبحت الطرق غير مأمونة كما أن وقع عين الجديدة الهام وقع تحريره من طرف المغاربة. وبدأت مدريد تتخوف لما رأت كيف ينتشر أنصار الريسوني، وأمرت مفوضها السامي الفاو بربط الاتصال مع القائد الوطني من جديد قصد تلافي الحرب. وكان الريسوني يعلم أن بين الاسبانيين الذين يزاولون القيادة في المغرب توجد ثلاثة آراء مختلفة. فبينما كان سيلفستري يريد الحرب بأي ثمن لأنه يعتبرها الحل الوحيد الممكن، كان ألفاو يرغب في السلم، في حين أن السفارة بطنجة كانت غير مكترثة بالاتجاهين معا، وكانت تعمل من اجل إعداد مقابلة لقائد الثائر مع ألفونسو XIII.

لقد تجاهل الريسوني كل هذه الاقتراحات وواصل مهاجمة جيوش الاحتلال، التي استولت في جويلية 1913 على اللوزيين وفقدت في نفس اليوم في ساحل الريف الزورق المسلّح «الجنرال كونشا (CONCHA) «الذي هاجمه الريفيون واستولى عليه مما أدى إلى 16 قتيلا و17 جريحا و11 أسيرا في صفوف البحارة الاسبان. ولا بد من أن نأخذ بعين الاعتبار أنه كان مسلحا بأربعة مدافع من عيار 42 ميليمتر وثلاثة مدافع رشاشة. ويتكون طاقمه من 95 رجلا. وفي 6 حزيران/يونيو هاجمت قبيلة بني قرفط بناحية العرائش موقع كدية فريشكات ومعسكر الاثنين، وبعد أيام هاجمت أصيلا والقصر الكبير وقطعت بذلك المواصلات بين سبتة وتطوان، وأدى ذلك بألفاو إلى اقتراح هدنة من جديد. وشرط الريسوني عقد الهدنة بإعادة تطوان. وأمام فشله الواضح قدم الفاو استقالته تاركا ولاية المفوض السامي شاغرة. إن تعيين الجنرال مارينا» (MARINA) البطل»، سفاك سنة 1909 لن يفرض اي تغيير، فالمعارك ستستمر. وفي إحدى المعارك، بالقرب من تطوان سيُسقط المغاربة أول طائرة اسبانية من نوع «م.ف.1». يوم 19 نوفمبر 1918. ومنذ 1911، كان الطيارون يتدخلون في العمليات العسكرية بتنسيق مع المشاة، وكانوا يقصفون الخنادق والأسواق والطرق والمحاصيل والممتلكات والمستشفيات والمدارس والأحياء المدينة والسكان المدنيين. كما أنهم كانوا يضربون المقاتلين بالمدافع الرشاشة ويأخذون الصور والرسوم الطوبوغرافية الخ. واستُعملت السفن الهوائية أيضا منذ 1909. وفي نفس التاريخ، اقترحت مجموعة من الرأسماليين الألمان عرضا غير مألوف على الحكومة الاسبانية. وحسب صحيفة «الامبرسيال» ليوم 9 كانون الأول/ديسمبر 1913، فقد عرضوا مساعدة الاسبان للوصول إلى اتفاق مربح مع الريسوني مقابل تنازل اسبانيا عن كل حقوق الاستغلال داخل المنطقة لفائدتهم. وبعد الوصول إلى هذه الاتفاقية يجب على الاسبان سحب جيوشهم من المدن الساحلية التي كانوا يحتلونها قبل إقامة الحماية. وقد رُفض هذا الاقتراح. وجاء العام الجديد، 1914، بالحرب الأوروبية الأولى ومعها تقلص النشاط الذي كان يجري في المغرب. ومع انخفاض عدد الجيوش الفرنسية التي كانت بدورها «تُنظف» منطقتها من العناصر غير المرغوب فيها، اعتبرت مدريد أن عليها أن لا تذهب أبعد مما يجب، وأصدرت التعليمات للتفاوض مع الريسوني مرة أخرى. واغتالت مجموعة من العسكريين، الذين كانوا لا يرغبون في نهج سياسة أخرى غير سياسية إبادة الريفيين، مبعوثا مغربيا هو علي أقلعي يوم 8 أيار/مايو 1915. وأدت جريمة وقحة إلى هذا الحد إلى خلع مارينا وسيلفستري وعودتهما إلى مدريد. لكن بعد

عودتهما إلى العاصمة تم توشيحهما بالحمالة الكبرى للقديس فِرْنَانْدُو والحمالة الكبرى لماريا كريستينا اعتبارا للخدمات التي قدماها. وبتعيين غوميس خوردانة GOMEZ) (JORDANAكمفوض سام جديد، يتعزز موقع الذين يرغبون في الوصول إلى اتفاق مع قائد جبالة. وخلال تسلمه لمهامه تجلى موقفه بوضوح: «إن نهجي يرتكز على عدم خلق هوة بيننا وبين المغاربة، وعلى عدم المغامرة في أعمال حربية دون التقين مسبقا من نجاح بدون سفك الدماء يتم التحضير له بالعمل السياسي الضروري. إني مقتنع بهذه الفكرة ومبشر بها متحمس لها. وإني متأكد من أن عدم التخلي عنها، والارتباط بالأهليين بتلك الروابط المادية والمعنوية التي تولدها المعاملة الحسنة، والعلاقات الضرورية بين شعوب متجاورة تتعايش فوق نفس الأرض، سيمكننا من الوصول إلى جميع جهات منطقة نفوذنا دون إلزام الوطن بتضحيات كبرى، ولربما دون النطق بكلمة الحرب التي يجب أن نعمل على انقراضها من القاموس الذي نستعمله في المغرب، بالرغم من أننا قد نضطر إلى القيام بعمليات بوليسية، من حين لآخر، للقضاء على مقاومات منظمة. بيد أن هذه العمليات لا تدخل أبدا في إطار الحرب بالمفهوم الواسع الذي نعطيه، نحن الاسبان، لتلك الكلمة".

04.القمع والاضطهاد:

حاول الريسوني، كما فعل سنة 1913، إثارة سخط قبائل جبالة وعزل الإدارة الاسبانية عن خليفتها بقطع الطرق المؤدية إلى تطوان وسبتة والعرائش وطنجة، مما دفع الجنرال بيرنكُورِ إلى القيام بعمليات للتخفيف من الضغط وتقوية حصن فندق عين الجديدة. ولما وصلت أخبار هذه المعارك إلى اسبانيا، أدانت المعارضة حرب المغرب، وأكدت جريدة جمهورية أنه «مازلنا نقاتل في المغرب خلافا لوعود الحكومة. لقد قتل المغاربة الكثير من جنودنا وتستمر الحرب، إن الشعب لا يرد الذهاب إلى المغرب ولا يريد تبذير قرش آخر هناك. وقد ضجرت اسبانيا من التضحية بأبنائها في غزو أرض لا تعود عليها إلا بالإحزان. ولماذا يجب على اسبانيا المخاطرة من أجل غزو منطقة لا يمكن لاسبانيا أن تصدر إليها حضارتنا و«مثلها العليا في الحياة؟.

وعبر الوطنيون الكطلانيون عن تعاطفهم مع المقاومة المغربية ضد الامبريالية القشتالية. ووصلت النفقات العسكرية رقما قياسا جديدا سنة 1920 حيث أنها بلغت 581000000 بسيطة. وازداد عدد الجيش ليصل إلى حد 226 ألف رجل. وبالرغم من ذلك

لم يتحسن التنظيم: أسلحة غير ملائمة، ضباط كسلاء، مجندون أميون وجنود ذوو تكوين ضعيف. وكانت ثقة القادة في «فحولتهم» أكبر من ثقتهم في معارفهم الهزيلة في الفن العسكري، وكان عليهم أن يواجهوا رجالا يعرفون الأرض شبرا شبرا ومقتنعين بعدالة كفاحهم. وكانت إدارة جميع المناطق تتم بشكل سيء للغاية، وكان الغش والرشوة والمحسوبية والظلم والانتهاكات عاديا على كل المستويات. وكان كل ذلك منشرا إلى حد أن وزير الحرب لم يكن واثقا من تقارير إدارة الإمدادات والتموين ولا من البيانات حول الذخيرة، ولم يكن يعلم علم اليقين، الإمكانيات التي تتوفر عليها هذه الفرقة أو تلك في لحظة معنية. وكانت معنويات الجنود في الحضيض، وكان لعب القمار والإدمان على الخمر والدعارة مع نساء اسبانيات ومغربيات ويهوديات وفرنسيات قوتنا اليومي، ويُعطي مثال الكثيرين الذين كانوا يعملون على إصابتهم عنوة بمرض الزهري أو التعقيبة ليصبحوا في تعداد المرضى. وحتى الجنرال مُولا كتب: «ان الجنود واطر القيادة لا يعرفون بعضهم البعض نتيجة الطريقة التي تم بها تكوين وحدات الحملة. ولم يمارس الجنود إلا رماية التدريب، أما الميدان فلا يعرفونها قط. إن البنادق، في غالبيتها، غير مضبوطة العيار، وكانت الرشاشات من نوع «كولط» تتعطل منذ الطلقات الأولى، ونفس الشيء كان يقع لمسدسات «كامبوخيرو»، ولم يكن هناك احتياطي من الذخيرة ولا قدرة على صنعها بما يكفي. ولم تكن حيوانات الجر مروضة، كما أن سائقيها المرتجلين، كانوا بدون تجربة. ولم يكن عتاد الجيش ملائما لحرب الجبال.

وفي مثل هذه الوضعية كان الهروب من الجندية منهجيا، ويكفي إلقاء نظرة على إحصائيات التجنيد للوقف على تصاعده المستمر. وبالمقارنة مع مجموع القادرين على أداء الخدمة العسكرية، كانت نسبة الهاربين من التجنيد ما بين سنة 1895 و1914 مرتفعة:

05. الممارسة والحصيلة:

بعد احتلال فرنسا للجزائر أصبحت الضفة الجنوبية للمتوسط اقرب إلى وجدان الأوروبيين وصارت تبدو هدفا مباشرا إليهم خصوصا الفلاحين الاسبان، والذين هاجروا بأعداد كبيرة، ففي سنة 1859 كان خمسون ألف مهاجر اسباني قد استوطنوا الجزائر واستقرت أوضاعهم، الاجتماعية والاقتصادية، وبات المغرب الأقصى الذي يتشابه

جغرافيا مع الجزائر هدفا للجاليات الاسبانية، التي تدفقت على المغرب في قالب حماية، مهدت الطريق لكل ممارسات السطو والسيطرة المادية والمعنوية لسكان الريف[1].

وتؤكد الإحصائيات حول ما يسميه المستعمرون بـ «العمل التمديني الاسباني في المغرب»، أن اسبانيا تركت سوى الخراب في منطقة الريف، ففي سنة 1956، عندما طُرد الاستعمار الاسباني، كانت نسبة الأميين أعلى، منها في سنة 1912 حيث فاقت 95% من السكان المسلمين. ولم تتجاوز آخر ميزانية للتعليم سنة 1955 إحدى وعشرين ألفا ومائة وثمان عشرة بسيطة. وكان عدد الدارسين في صف الباكالوريا يبلغ 21 فقط من المغاربة، أبناء الأسياد الإقطاعيين الذين كانوا يتعاملون مع مضطهدي شعبهم. ويكفي القول إنه بعد قرابة نصف قرن من الحماية، لم يكن هناك أكثر من 28 طبيبا مغربيا في المنطقتين وكان بالإمكان عَدُّ المستشفيات في المنطقة الاسبانية على أصابع اليد الواحدة. وكانت تصدر 11 جريدة ثلاث منها في اقل من 10000 نسخة والعشر الباقية لا تبلغ الألف نسخة. وتَجَسد المجهود الأكبر في إقامة 38 ميدانا رياضيا و29 قاعة للعرض السينمائي و60 كنيسة كاثوليكية وأربعين معبدا يهوديا. وحصيلة مجمل هذه الوضعية الاستعمارية، هي وجود 16869 مغربيا، أعمار 4000 منهم دون 18 سنة. من مجموع 17500 سجين يقضون عقوبات في السجون الاسبانية. وأزيد من 5000 عامل عربي كانوا ضحية قرابة 7000 حادثة من حوادث الشغل اليومية. الأمر الذي جعل المنظرين الاستعماريين يطرحون موضوعات عنصرية حول النزعة الإجرامية والعجز الفطري للسكان المحليين[2].

[1]- ميغل مرتين، الاستعمار الاسباني في المغرب 1860-1956، ترجمة جريدة المناضل، عدد أبريل 2012

[2]- ميغل مرتين، المرجع السابق.